State of Palestine
Anti-Corruption Commission
(PACC)
Jerusalem - Ramallah

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة فلسطين
هيئة مكافحة الفساد
القدس – رام الله

دور وزارة الشؤون الاجتماعية وشركائها في مكافحة الفساد

أ. خالد الطميزي/ وزارة الشؤون الاجتماعية

ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان "دور وزارة الشؤون الاجتماعية وشركائها في مكافحة الفساد"

عقدت الورشة في رام الله / فلسطين

بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٧

يسعني بداية أن اتقدم بالشكر لمعالي الأستاذ الكبير رفيق النتشه رئيس هيئة مكافحة الفساد والأخ الاستاذ شوقي العيسة وزير الشؤون الإجتماعية والذي منذ بداية توليه لمهامة كوزير للشؤون الاجتماعية بذل جهودا حقيقة لتجسيد مبدأ الشفافيه والنزاهة ومكافحة الفساد حيث قام بتحويل قضايا لمكافحة الفساد والنائب العام حرصا منه على مقدرات شعبنا وتجسيدا لمبدأ النزاهة والشفافية في عمل الوزارة .

الأخوات والاخوة الحضور

لا اريد أن ابداء حديثي بتعريف الفساد وتحديد أنواعة ودوافعة لأن الأخوة الذين سبقوني تحدثوا عن هذا الجانب بكل أسهاب .

ولكن ما اود قوله الفساد موجود في كل دول العالم على حد سواء. وان اختلف شكله وحجمه فأن الأدلة تؤكد على أن الفساد يضر الفقراء على نحو متفاوت. ويعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية والتنمية البشرية من خلال تقليل فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية وتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار في البنية الأساسية، والمؤسسات ، والخدمات الاجتماعية، ويقوض الفساد أيضا الديمقراطية وحكم القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان ، وتشويه الأسواق، والانتقاص من جودة الحياة، وغيرها من الإخطار التي تهدد امن الإنسان

أن الفساد موجود منذ امد بعيد فالخير والشر ظاهرتان موجودتنا في الجنس البشري وعلى مر العصور يزدهر الخير احيانا والشر احيانا اخرى ويبقى هذا الصراع قائما حتى يرث الله الارض وما عليها. في الحقيقة نحن الفلسطينون مصيبتنا مصيبتان فهي تختلف عن الشعوب الاخرى كونها تواجه معضلة الفساد، اما نحن فنواجه الاحتلال والفساد معا وكلاهما وجهان لعملة

واحدة ، فالاحتلال يمارس كل انواع القهر والاذلال ويحاصر شعبنا ويدمر منجزاته فلا سلم الشجر ولا الحجر من بطشه وعدوانه .

والفاسدون يمارسون نفس الدور من حيث يعلمون او لا يعلمون فنتيجة عملهم المزيد من شرائح الفقراء والبطالة وتاعيات ذلك على مسار التنمية وصمود المواطنين .

وعمليا وزارة الشؤون الاجتماعيه تتلقى ضحاياهم ،فهم السبب الرئيس لهذا الكم الهائل من الفقراء والمحرومين فهي خط الدفاع الأول عن هذه الشرائح المهمة من أبناء شعبنا ومع مؤسسات المجتمع المدني التى تشاركها نفس الاهداف.

ومن منظلق حرصها عملت الوزارة على محاربة الفساد والمفسدين لأن معظم كادرها يعيش و يرى ويلمس ويشعر بضحايا الفساد ولهذا حرصت الوزارة على تعزيز دورها في محاربة ومكافحة الفساد ليس من باب محاربة الفساد فقط بل من أجل عدم الوقوع فيه فهي تطور دوما تشريعات وقوانين وأدلة اجراءات وهيكل تنظمي يستجيب للعمل المؤسسي المبني على اسس الشفافية والنزاهه والمساءلة.

عملت على **تحسين الأداء في مجال تقديم الخدمات بطرق تتسم بالنزاهة والشفافية، وتدرك أهمية رفع مستوى الأداء وتحسين جودة الخدمات. وقد أصبحت مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة موضع الاهتمام والتركيز في برامجها وتبذل جهوداً جادة ومتعددة لغرس وتعميق وتطبيق هذه المبادئ في بيئة العمل العام.**

كما عززت ودعمت دور وحدة الشكاوى **والتي تعمل بالتكامل والتنسيق مع باقي إدارات الوزارة ومديرياتها المنتشرة في كافة محافظات الوطن على متابعة شكاوى وتظلمات المواطنين، وصولاً**

إلى إقرار الشكوى بصيغتها النهائية وحلها.وبمعالجة الإشكالات التي ترد اليها بما ينسجم مع الأنظمة والقوانين ومع رسالة الوزارة وأهدافها، التي ترتكز على أن المواطن الفلسطيني هو الغاية والهدف.

ان دور وحدات الشكاوى في الوزارات والدوائر الحكومية يتكامل مع الإدارات المركزية والميدانية، ويضمن الاطلاع الدائم بقيادة الوزارة على حسن أداء الموظفين وسلامة الإجراءات الإدارية والفنيّة المتبعة، وأن الأخطاء البشرية والفنية واردة وممكنة الحصول في أي زمان ومكان، ولكن النظام الجيد هو الذي يضمن تصويب الأخطاء فور وقوعها.

حيث تعتبر وحدة الرقابة العامة من الوحدات المهمة بالوزارة حيث يوليها معالي الوزير أهمية خاصة لتفعيل وتطوير عمل الرقابة في الوزارة من اجل ضمان النزاهة والشفافية في العمل و تحقيق الأهداف والخطط والمساعدة في التغلب علي المشكلات خلال العمل سعيا لتقديم أفضل الخدمات للمجتمع الفلسطيني بكافة شرائحه مع مراعاة المحافظة على المال العام وذلك من خلال تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات وهي تتبع لمعالي الوزير وهدفها المساعدة على رفع مستوى كفاءة تنفيذ أعمال الوزارة ،عن طريق توضيح الانحرافات والأخطاء وتقديم تقارير تهدف إلى الإصلاح

ان الإجراءات الرقابية تستهدف ترسيخ سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها، وكذلك التفتيش الإداري لتحقيق كفاءة الأداء وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد وإن من مهام الرقابة التحقق من مدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري والبريدي للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات والاتفاقيات

بالإضافة إلى ضمان النزاهة و الشفافية والوضوح في الأداء العام وتعزيز الثقة بالسياسات المالية والإدارية والبريدية

وأن نطاق عمل وحدة الرقابة العامة يشمل الرقابة المالية والإدارية والبريدية على الموجودات والأصول واستخداماتها والموارد البشرية وشؤون الموظفين والأداء وإجراءات العمل والسجلات والمستندات والوثائق والملفات المالية والإدارية والبريدية.

اختصاصات وصلاحيات

إن من بين الاختصاصات أيضا تنفيذ السياسات الخاصة بالرقابة والتفتيش بما يضمن تعزيز الشفافية والمصداقية والوضوح في أعمال الوزارة وبحث أسباب القصور في العمل والأداء بما في ذلك الكشف عن عيوب النظم المالية والإدارية والبريدية التي تعرقل سير أعمال الوزارة واقتراح وسائل تلافيها ومعالجتها وأن الرقابة تختص أيضا بالكشف عن المخالفات المالية والإدارية والبريدية التي تقع من الموظفين أثناء أداء واجباتهم أو بسببها والعمل على مراقبة ومراجعة القرارات الخاصة بشؤون الموظفين والتثبت من مدى مطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها والتحقيق في المخالفات الإدارية والمالية والبريدية التي يرتكبها الموظفون

فهي تختص بالفحص والتحقق والتقييم لكافة أوجه النشاط المتعلقة بسلامة وصحة المعاملات وإجراءات العمل والموارد البشرية والمادية والتأكد من تحصيل الإيرادات في مواعيدها وتوثيقها بالسجلات حسب الأصول واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وأن من مهامها أيضا إعداد التقارير الدورية والشهرية وكلما لزم الأمر بخصوص عملية الرقابة والتفتيش ورفع هذه التقارير لمعالي الوزير وإبلاغه فورا بأية مخالفات جوهرية تم اكتشافها أثناء عملية الرقابة والتفتيش وتزويده بأية وثائق يطلبها.

أن الوزارة تعمل على ترسيخ العمل المؤسسي، بما يضمن النزاهة والشفافية، وتطبيق النظام وروحه في سبيل تحقيق المنجز الوطني

فمكافحة الفساد عمل يتطلب تضافر الجهود من الجميع سواء من القطاع الحكومي أو الخاص، أو مؤسسات المجتمع المدني في التوعية والتثقيف بمخاطر الفساد وأثره على التماسك الاجتماعي وتنمية الموارد الاقتصادية، كما يقع على عاتق المواطن مسؤولية كبيرة في التعاون والإبلاغ عن حالات الفساد، فالجميع شركاء في الكشف عنه.

وفي هذا السياق فقد وقعت وزارة الشؤون الاجتماعية مذكرة تفاهم وتعاون مع مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" في إطار تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة وبما يرفع من جودة خدمات الوزارة للفئات المهمشة والضعيفة.

إن مسألة تعاون الوزارة مع الجهات ذات العلاقة في هذا الجانب لا سيما مؤسسة أمان هي مسألة نؤمن بها تماماً ونعلم يقيناً بان عملية مكافحة الفساد تحتاج إلى شراكة فاعلة وحقيقية ما بين مكونات الكل الفلسطيني وتضافر وتنسيق للجهود ما بين قطاعاته المختلفة العام والخاص والأهلي مؤكداً بان تجربة الوزارة بارزة مع مؤسسة أمان في هذا الصدد

ان وزارة الشؤون الاجتماعية هي المؤسسة الرسمية المسئولة عن تقديم المساعدات الإنسانية للمواطنين في فلسطين وتتوفر لديها الإرادة الحقيقية في تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والكفاءة في تقديم ورفع مستوى جودة خدماتها وتفعيل أدوات الرقابة وتطوير نظام المتابعة والتقييم، بالإضافة إلى ترسيخ نظم المساءلة والتجاوب مع أولويات المواطنين وأهمية تعزيز بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة تقديم المساعدات الإنسانية لما لتلك المساعدات من أثر بارز في

ترسيخ مفهوم المساواة والعدالة الاجتماعية وحماية المواطن الفلسطيني وخصوصاً فئاته الفقيرة والمهمشة.

وأن الوزارة عززت هذا التوجه بالعديد من المبادرات لتعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي من خلال تشكيل شبكات الحماية شبكات الحماية الاجتماعية المحليّة، ومنتديات المنتفعين، والتحديث الدوري لبيانات المستفيدين.

إن التعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسة أمان توج بإطلاق الدليل العالمي لمنع الفساد في العمليات الإنسانية، الذي قامت منظمة الشفافية الدولية بإعداده بالتعاون مع عدة مؤسسات دولية، لأقلمة الدليل لواقع واحتياجات المجتمع الفلسطيني.

إننا في وزارة الشؤون الاجتماعية نتطلع إلى الأخذ بتوصيات التالية لتعزيز النزاهة والشفافية والتي تسهم في مكافحة الفساد:-

١- تفعيل تقارير الأجهزة الرقابية وتحقيق مبدأ المساءلة .

٢- ضرورة توفير الاستقلال الكامل لديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد بعيداً عن سيطرة سلطات الدولة الثلاث (التشريعية والقضائية والتنفيذية) خاصة أن جميع هذه السلطات تخضع لرقابتها.

٣- ضرورة تحقيق توازن بين صلاحيات وحصانات الأجهزة الرقابية ونفوذ باقي سلطات الدولة لضمان قيام الأجهزة الرقابية بواجبها دون التعرض لضغوط.

٤- ضرورة توفير الاستقلال الكامل لرؤساء الأجهزة الرقابية العليا المنصوص عليها في القانون الأساسي وعدم تدخل السلطة التنفيذية في تعيينهم أو عزلهم أو تحديد رواتبهم.

٥- ضرورة توفير الاستقلال الكامل لأعضاء الأجهزة الرقابية العليا وتحصينهم ضد أي ضغوط

قد تمارس عليهم من قبل سلطات الدولة المختلفة بمناسبة القيام بأعمالهم الرقابية وكذا حظر تدخل أي جهة في أعمالهم ومنحهم السلطات والصلاحيات اللازمة لممارسة اختصاصاتهم بكفاءة وحياد.

٦- توفير الاستقلال المالي للأجهزة الرقابية بإدراج موازنتها كرقم واحد في موازنة الدولة بالاتفاق مع السلطة التشريعية لتجنيبها خطر المساومة من قبل السلطة التنفيذية متمثلة في وزارة المالية، وبما يضمن الاستقلال المالي لأعضائها وتوفير الحياة الكريمة لهم بعيداً عن أي ضغوط قد تمارس عليهم.

٧- إنشاء محاكم خاصة لجرائم الفساد لضمان سرعة التقاضي مع وجوب إخطار الأجهزة الرقابية بنتائج التحقيقات وتخويلها حق التظلم في حالة حفظ التحقيقات في جرائم الفساد وكذا الطعن علي الأحكام المتعلقة بها.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال والكسب غير المشروع وتوقيع اتفاقيات مع الدول الخارجية لمكافحة جرائم غسيل الأموال واسترداد الأموال المنهوبة، وكذا مراعاة المعايير الدولية لمكافحة الفساد عند إصدار التشريعات المتعلقة بعمل الأجهزة الرقابية.

٨- الاستثمار في الرقابة باعتبارها إحدى وسائل مواجهة عجز الموازنة وذلك عن طريق توفير الموارد اللازمة للأجهزة الرقابية للقيام بعملها وكذا منح مكافآت مالية للمبلغين في حالة استرداد الدولة أموال بناء على بلاغاتهم.

٩- الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وتحديث البيئة الرقابية وإزالة أي عوائق أو قيود قد تواجه الأجهزة الرقابية عند طلب المعلومات

ثانيا: **توصيات متعلقة بالوعي المجتمعي ودور منظمات المجتمع المدني والصحافة والإعلام**

وهي على النحو التالي:

١- تعزيز الجانب الأخلاقي والضمير الشخصى وتنمية القيم الدينية ونشر ثقافة الانضباط في جميع مجالات الحياة

٢- تعزيز دور المجتمع في مكافحة الفساد ونشر ثقافة المسئولية المجتمعية والواجب الوطنى لفرض رقابة الشعب علي أمواله باعتبار المواطنين أنفسهم الحصن الأول فى محاربة الفساد.

٣- مكافحة الدوافع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التى تؤدى إلى انتشار الفساد كالبطالة والجهل والفقر والظلم والمحسوبية

٤- تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى والصحافة والإعلام في محاربة الفساد وتدعيم الرقابة الشعبية .

ثالثا: توصيات تتعلق بالإصلاح الإداري للقطاع الحكومي ووضع إستراتيجية قومية طويلة الأجل لمكافحة الفساد وهي:

وجود ديمقراطية حقيقية ومؤسسات قوية لا تتأثر بتغيّر الأشخاص

تعزيز حرية الإعلام وتحقيق الشفافية الكاملة وتدعيم الرقابة الشعبية مع ضمان مصداقية ودقة المعلومات .

تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع حد أدني للأجور يضمن للمواطنين حياة كريمة.

تفعيل نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الإدارية للحد من الممارسات الفاسدة.

توفير بيئة مستنديه ومعلوماتية قوية وموثقة وتنظيم تبادل المعلومات بين وحدات الجهاز الإداري للدولة .

الإصلاح الإداري للقطاع الحكومي وتحديد الاختصاصات والمسئوليات بشكل واضح ودقيق يمنع التداخل وتبسيط الإجراءات الحكومية للحد من البيروقراطية والروتين.

إصلاح نظام التوظيف في القطاع الحكومي ونشر قيم النزاهة في التعيينات والترقية ومحاربة الواسطة والمحسوبية وتوريث الوظائف .

تطوير نظام الموازنة الحكومية كمدخل لتحديث المنظومة الرقابية وحماية المال العام .

إصلاح نظام المشتريات الحكومية لتصبح قائمة على الشفافية والتنافس.

مع الاحترام والتقدير

ملاحظة: مصادر هذه الورقة اعتمدت على وثائق الوزارة، والمؤتمرات والندوات العربية والدولية المتعلقة بمكافحة الفساد.